IUGJIS
Vol 24, No1, 2016, pp 144-166

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل

د. ليلى محمد رجب اسليم[1,*]

[1]قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2015/03/31)، تاريخ قبول النشر (2015/10/12)

ملخص البحث

تناولت الباحثة في هذه الدراسة ترجمة الإمام محمد بن المثنى العنَزِي باختصار، ومنزلته في الجرح والتعديل، وتتبع أقواله في نقد الرواة، ومقارنتها بأقوال غيره من النقاد الآخرين، ثم التوصل إلى خصائص منهجه في الجرح والتعديل، والوقوف على درجته من حيث التشدد والتساهل، وتصنيف مصطلحاته النقدية إلى مراتب. وقد كان من أهداف هذا البحث إبراز أهمية علم الرجال ومنزلته بين علوم الحديث، وقد خرجت بتوصية وهي إفراد مصنفات خاصة تتعلق بمناهج الأئمة في نقد الرجال، وإبراز جهودهم في حفظ السنة والذب عنها.

الكلمات المفتاحية: منهج، محمد بن المثنى، الجرح والتعديل.

Mohammad Bin Al Muthanna Approach in Invalidating and Validating

Abstract

The researcher concisely investigated the biography of Imam Muhammad bin Muthanna Anzi, and his status in invalidating and validating narrators of the prophet's sayings (Jarh and Tadeel), and tracked his judgmental statements in the criticism of the narrators. Besides, she compared his opinions with those of other critics. The researcher pinpointed the features of his approach to validating and invalidating the narrators, shed light on his strictness and tolerance in this respect, and classified his critical terminology into ranks. One of the goals of this research was to highlight the importance of learned men science and its status among modern sciences. The researcher has recommended other researchers to compile separate books on the various methods of Imams in the criticism of men, and to highlight their efforts to defend the Sunna.

Keywords: Approach, Mohammed bin Muthanna, Validating and Invalidating.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: lislem@iugaza.edu.ps

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيِّبين الطاهرين، ومن اتَّبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فلما كانت السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي عنيت الأمَّة الإسلامية بها العناية التامة فقدروها حق قدرها، ورعوها حق رعايتها، حيث تضافرت جهود العلماء لخدمتها حفظًا ونقلاً وتدويناً وتصنيفًا، وكان من ثمار هذه الجهود المباركة بروز علم نقد الرجال أو علم الجرح والتعديل الذي يعتبر عماد علوم السنة وثمرة علم الحديث دراية، ويقول ابن أبي حاتم مبيناً أهمية هذا العلم ومشروعيته: "فلمّا لم نجد سبيلًا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميِّز بين عدول الناقلة والرواة، وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمّا كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم"[1].

وفي هذا البحث سأتناول موضوعاً من الموضوعات الجديرة بالدراسة، وهو منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل، وذلك بأخذ نماذج من أقواله، ومقارنتها بأقوال النقاد الآخرين.

أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

1. إن علم نقد الرجال له أهمية بالغة، فبهذا العلم نميز بين صحيح الحديث وسقيمه فلا يدخل في الإسلام ما ليس منه.
2. إن دراسة أقوال النقاد، وبيان مناهجهم في الجرح والتعديل يورث الباحث دقة في النظر، وعمقاً في البحث، وروية في الحكم على الرجال والأحاديث.
3. لم تُفرد دراسة مستقلة في هذا الموضوع ولهذا آثرت الكتابة فيه.

أهداف البحث:

1. التعرف على ترجمة الإمام محمد بن المثنى ومكانته العلمية بين العلماء.
2. إبراز أهمية علم نقد الرجال ومنزلته بين علوم الحديث.
3. جمع أقوال الإمام محمد بن المثنى، ومقارنتها بأقوال النقاد، وبيان المراد منها.
4. الوقوف على مصطلحات الجرح والتعديل عند الإمام محمد بن المثنى، والتعرُّف على مصطلحاته الخاصة التي تفرّد بها.
5. محاولة استنباط مراتب الجرح والتعديل عند الإمام محمد بن المثنى.
6. التعرف على خصائص منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل.
7. الوقوف على مرتبته بين النقاد من حيث التشدد أو التوسط أو التساهل.

منهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، قامت الباحثة بالخطوات التالية:

1. استقراء المصطلحات النقدية للإمام محمد بن المثنى في جرح الرواة وتعديلهم، وذلك بالبحث عنها في مظانها من كتب الرجال، فإنْ كانت قليلة قمت بدراستها كلها، وإن كانت كثيرة أخذت نماذج منها للدراسة.

---

[1] الجرح والتعديل (5/1).

2. دراسة المصطلحات النقدية، ومقارنتها بأقوال النقاد الآخرين، ومن ثم استخلاص النتائج في كلٍّ منها.

خطة البحث:

تكونت من تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة:

التمهيد، وفيه ترجمة الإمام محمد بن المثنى وبيان مكانته العلمية.

المبحث الأول: مفهوم علم الجرح والتعديل وأهميته.

المبحث الثاني: الرواة المعدَّلون عند الإمام محمد بن المثنى.

المبحث الثالث: الرواة المجرَّحون عند الإمام محمد بن المثنى.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الباحثة.

التمهيد: ترجمة الإمام محمد بن المثنى، وبيان مكانته العلمية

إنَّ الإمام محمد بن المثنى علم من أعلام الحديث النبوي، وفي هذا التمهيد عرضٌ موجز لترجمته، وبيان مكانته العلمية.

أولاً: ترجمة الإمام محمد بن المثنى(2):

محمد بن المثنى بن عُبيد بن قيس بن دينار العَنَزِي، أبو موسى البصري المعروف بالزَّمِن، ولد سنة سبع وستين ومائة.

سمع من: سفيان بن عُيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر غُندَر، ومعاذ بن معاذ، ومُعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، وغيرهم.

وروى عنه: الجماعة، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد ابن يحيى الذُّهلي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو عروبة، وابن صاعد، وغيرهم.

ومات في ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

ثانياً: مكانته العلمية:

اتفق النُّقاد على جلالته وتوثيقه، فقد وثَّقه جمعٌ من العلماء فقال عنه يحيى بن معين: ثقة(3)، وكذا قال ابن شاهين(4)، وقال ابن خراش: كان من الأثبات(5)، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق(6)، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة ثبتاً احتج سائر الأئمة بحديثه(7)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت من العاشرة وكان هو وبندار فرسي رهان(8)، وقال محمد بن يحيى النيسابوري: حجة(9)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال

---

(2) انظر: تهذيب الكمال، للمزيّ (359/26).

(3) المصدر السابق (362/26).

(4) تاريخ أسماء الثقات (ص212).

(5) تهذيب الكمال، للمزي (364/26).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (95/8).

(7) تاريخ بغداد (458/4).

(8) تقريب التهذيب (ص505).

(9) تهذيب الكمال، للمزي (362/26).

عنه: كان صاحب كتاب لا يحدّث إلا من كتابه[10]. وقد أكَّد العلماء أيضاً على حفظ الإمام محمد بن المثنى وإتقانه، فقال عنه الذهبي: الإمام الحافظ الثبت[11].

كما ذكره في الطبقة الرابعة ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[12]، وقال مسلمة أيضاً: ثقة مشهور من الحفاظ روى عنه البخاري مائة حديث وثلاثة أحاديث، ومسلم سبعمائة واثنين وسبعين حديثا[13].

المبحث الأول: مفهوم علم الجرح والتعديل وأهميته

أولاً: مفهوم علم الجرح والتعديل:

الجرح في اللغة: الجرح مشتق من جرحه يجرحه جرحاً بمعنى أثَّر فيه بالسلاح والجراحة: اسم الضربة أو الطعنة، ويقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره[14].

الجرح في الاصطلاح: هو وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقولهما وبطل العمل به[15].

التعديل في اللغة: على وزن تفعيل من العدل، والعدل: ما قام في النّفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، ورجل عدل وعادل، جائز الشهادة أي مقبولها، وعدّل الرجل: زكّاه، وعدّل الحكم: أقامه[16].

التعديل في الاصطلاح: وصف متى التحق بهما-أي بالراوي والشاهد-اعتُبر قولهما، وأُخذ به[17].

وبناءً على هذا فقد عرَّف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي علم الجرح والتعديل عندما سأله يوسف ابن الحسين الرازي[18] ما الجرح والتعديل؟ قال: أُظْهِرُ أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة، أو غير ثقة[19].

وقال الخطيب البغدادي: هو النظر في حال الناقلين والبحث عن عدالة الرَّاوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عُدِل عنه والتُمِسَ معرفة الحكم من جهة غيره[20].

ثانياً: أهمية علم الجرح والتعديل:

لمّا كان علم الجرح والتعديل من أهم العلوم لما فيه حفظ سنة رسول الله ﷺ وتمييز الصحيح منها والسقيم، كان لابد من نقد الرُّواة الناقلين لحديث رسول الله ﷺ والتعرف على أحوالهم، وأحوال مروياتهم، وفي هذا يقول الخطيب البغدادي: لمّا كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته

---

[10] الثقات (111/9).

[11] سير أعلام النبلاء (126/12).

[12] انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص190).

[13] تهذيب التهذيب، لابن حجر (427/9).

[14] لسان العرب، لابن منظور (422/2).

[15] جامع الأصول، لابن الأثير (126/1).

[16] لسان العرب، لابن منظور (430/11).

[17] جامع الأصول، لابن الأثير (126/1).

[18] هو أبو يعقوب يوسف بن الحسين الرازي شيخ الري والجبال في التصوف روى عن أحمد بن حنبل ودحيم، وطائفة، مات سنة 304هـ. انظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (25/4).

[19] الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص38).

[20] الجامع لأخلاق الراوي (200/2).

إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين والبحث عن عدالة الرَّاوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عُدِلَ عنه، والتُمِسَ معرفة الحكم من جهة غيره، لأنَّ الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تُقبل إلا عن الثقات[21]".

فهذه مهمة دينية جعلها النُّقاد نصب أعينهم وألزموا أنفسهم بها، قال الإمام مسلم بن الحجاج: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدِّين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أَقْدمَ على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يُبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك غاشّاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمَن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها"[22].

ولذلك رَحَلَ النقاد في سبيل ذلك، وتكبدوا المشاق حتى أخذوا يحذّرون الناس من الكذابين والدجالين، ولولا ذلك لاشتبه أمر الإسلام على الناس، وظهر الوضاعون وأصحاب الفرق الضالة.

المبحث الثاني: الرواة المعدَّلون عند الإمام محمد بن المثنى

في هذا المبحث إن شاء الله سيتم عرض أقوال الإمام محمد بن المثنى في الرواة المعدَّلين، مع العلم أنِّي لم أقف إلاَّ على هذه الأقوال، وهؤلاء الرواة الذين عدَّلهم الإمام ابن المثنى، ومن ثمَّ أجتهد في الموازنة بين حكمه وأحكام غيره من النقاد، وغير ذلك من القرائن، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الراوي، ويمكن تقسيم ألفاظ التعديل التي وقفت عليها عند الإمام محمد بن المثنى إلى مرتبتين، الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في التعديل، والثانية: الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح.

المصطلح الأول: الوصف بما يدل على المبالغة في التعديل: وذلك كقول ابن المثنى "لا أعلم أنِّي رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه"، وقوله: "ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس".

وهذه من الألفاظ التي عرف مدلولها بدلالة اللغة، فهي تدل على المبالغة، وهذا من أرفع ألفاظ التعديل، وهذه المرتبة أعلى العبارات في الرواة المقبولين[23].

والراوي هو: حريز بن عثمان بن جبر الرَّحبي، أبو عثمان الحمصي، روى له البخاري، والأربعة، مات سنة ثلاث وستين ومائة، قال عنه محمد بن المثنى: "حدثنا معاذ بن معاذ قال حدثنا حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أنِّي رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه"[24].

أقوال النقاد في الراوي[25]: وثقه أحمد بن حنبل، والعجلي، ودحيم، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن شاهين، والذهبي وزاد له نحو مائتي حديث وهو ناصبي، كما وثقه ابن حجر وزاد رمي بالنصب، وقال ابن حبان: "كان يلعن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة"، وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: "صحيح الحديث إلا أنه يحمل على علي بن أبي طالب"، وقال عمرو بن علي: "كان ينتقص عليّاً وينال منه وكان حافظاً لحديثه"، وقال ابن عمار الموصلي: "يتهمونه أنه كان ينتقص علياً ويروون عنه ويحتجون بحديثه وما يتركونه"، وقال ابن عدي: "حريز بن عثمان من الأثبات في الشاميين يحدث عنه الثقات... وإنما وضع منه ببغضه لعلي"، ودافع

---

[21] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (200/2).

[22] صحيح مسلم: باب بيان أن الإسناد من الدين ... (28/1)

[23] انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (1/ 4).

[24] انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (104/3).

[25] انظر: التاريخ الكبير (104/3)، الجرح والتعديل (289/3)، المجروحين (268/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (390/3)، تاريخ أسماء الثقات (ص73)، تاريخ بغداد (263/8)، تهذيب الكمال (568/5)، الكاشف (319/1)، ميزان الاعتدال (475/1)، تقريب التهذيب (ص1174).

عنه علي بن عياش فقال: "سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل ويحك تزعم أني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت علياً قط"، وقال أبو اليمان: "كان يتناول رجلاً – أي علياً – ثم ترك".

خلاصة القول في الراوي: مجمع على توثيقه، وقد وافقهم الإمام ابن المثنى على توثيقه.

وكذلك خالد بن الحارث، وعبد الله بن إدريس قال عنهما محمد بن المثنى: "ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث، ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس"[26].

أمَّا خالد بن الحارث فهو ابن عبيد بن سليمان، ويقال ابن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، روى له الجماعة، توفي بالبصرة سنة ست وثمانين ومئة.

أقوال النقاد فيه[27]: قال عنه يحيى القطان: "ما رأيت أحداً خيراً من سفيان– يعني الثوري–، وخالد بن الحارث"، وقال أحمد بن حنبل: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وقال في موضع آخر: "كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما يسمع"، وقال أبو زرعة: "كان يقال له: خالد الصدوق"، وقال أبو حاتم: "إمام ثقة"، وقال النسائي: "ثقة ثبت"، وكذا قال ابن حجر، وقال الترمذي: "ثقة مأمون"، وقال الدارقطني: "أحد الأثبات"، وسئل يحيى بن معين من أثبت شيوخ البصريين؟ قال:" خالد بن الحارث مع جماعة سماهم"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "فكان من عقلاء الناس ودهاتهم"، وقال الذهبي: "الحافظ".

خلاصة القول في الراوي: ثقة ثبت، وافق ابن المثنى النقاد في توثيق خالد بن الحارث.

وأمَّا عبد الله بن إدريس فهو ابن يزيد الأَوْدِي أبو محمد الكوفي، روى له الجماعة، توفي سنة اثنتين وتسعين ومئة.

أقوال النقاد فيه[28]: قال عنه أحمد بن حنبل: "كان عبد الله بن إدريس نسيج وحده"، وقال الحسن بن عرفة:" ما رأيت بالكوفة أفضل منه"، وقال أبو حاتم: "هو إمام من أئمة المسلمين ثقة"، وقال علي بن المديني: "من الثقات"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" كان صالباً في السنة"، وقال النسائي: "ثقة ثبت"، وقال ابن معين، وابن خراش:" ثقة"، وقال الخليلي:" ثقة متفق عليه"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه عابد".

خلاصة القول في الراوي: ثقة ثبت، وافق ابن المثنى النقاد في توثيقه.

المصطلح الثاني: الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح: كأن يقول: "كان شيخاً صالحاً"، وهذا من ألفاظ التعديل القريب من الجرح، وممَّا يؤيد ذلك قال السخاوي: "وقول الخليلي: إنَّه شيخ صالح، فإنَّما أراد صلاحيته في دينه، جَرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية، حيث يريدون بها الدّيانة، أمَّا حيث أريد في الحديث فيقيدونها ويتأيَّد بباقي كلامه، فإنَّه قال: غير أنَّه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرُّده"[29]. وهذا يعني أنَّه يكتب حديثه للاعتبار أي لا يحتج به إلا إذا توبع فيكون مقبولاً.

والراوي هو: محمد بن مُطَرِّف بن داود أبو غسان المدَنيّ، نزيل عسقلان، روى له الجماعة، ومات بعد الستين ومائة. **قال عنه محمد بن المثنى:** "كان شيخاً صالحاً"[30].

---

[26] علل الترمذي الكبير (ص325).

[27] انظر: الجرح والتعديل (325/3)، الثقات لابن حبان (267/6)، تهذيب الكمال (35/8)، الكاشف (362/1)، تقريب التهذيب (ص187)، تهذيب التهذيب (82/3).

[28] انظر: الثقات للعجلي (ص249)، الجرح والتعديل (325/3)، الثقات لابن حبان (267/6)، تهذيب الكمال (35/8)، الكاشف (362/1)، تقريب التهذيب (ص187)، تهذيب التهذيب (82/3).

[29] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (252/1).

[30] تهذيب التهذيب لابن حجر (462/9).

أقوال النقاد في الراوي[31]**:** قال أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وإبراهيم بن يعقوب الجُوْزجاني، ويعقوب بن شيبة:" ثقة"، وكذا وثقه يزيد بن هارون، وابن معين، والخزرجي، والذهبي، وابن حجر وقال ابن معين في موضع آخر وأبو داود، والنسائي: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم في موضع آخر: "لا بأس به"، وقال ابن معين أيضاً: "أرجو أن يكون ثقة"، وقال علي بن المديني: "كان شيخاً وسطاً صالحاً"، وقال ابن حبان: "كان متيقظاً يغرب".

خلاصة القول في الراوي: ثقة لتوثيق جلِّ النقاد له، وخالفهم الإمام ابن المثنى حيث أنزل الراوي إلى مرتبة التعديل القريب من الجرح، ولعل ذلك لأجل أنَّه كان يغرب أي يتفرد بأحاديث لم يتابعه عليها أحد من الرواة كما صرَّح ابن حبان والله أعلم، وهذا تشدد منه.

ومما سبق يمكن وضع مرتبتين للتعديل عند الإمام محمد بن المثنى وفيما يلي جدول يبين هذه المراتب، وما تضمنته من مصطلحات، والرواة الذين أطلقت فيهم هذه المصطلحات.

المرتبة	وصف المرتبة	المصطلحات	الرواة	االمعدِّلون	المجرِّحون	رأي الباحثة	ملاحظات
الأولى	**الوصف بما يدل على المبالغة في التعديل**	لا أعلم أنِّي رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه	حَرِيز بن عثمان بن جبر	كل النقاد	–	مجمع على توثيقه	رمي بالنصب ودافع عنه أبو اليمان وقال: كان يتناول رجلاً – أي علياً – ثم ترك
		ما رأيت بالبصرة مثل خالد بن الحارث ولا بالكوفة مثل عبد الله بن إدريس	خالد بن الحارث	كل النقاد	–	مجمع على توثيقه	
			عبد الله بن إدريس	كل النقاد	–	مجمع على توثيقه	
الثانية	**الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح**	كان شيخاً صالحاً	محمد بن مُطَرِّف بن داود	جلّ النقاد	–	ثقة	يغرب ولعل ابن المثنى وصفه بهذا الوصف لأجل ذلك والله أعلم

ومن خلال الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1. عدَّل الإمام محمد بن المثنى أربعة من الرواة تعديلاً مطلقاً باستعمال مصطلحات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها.
2. ألفاظ التعديل عند الإمام محمد بن المثنى قليلة ومتفاوتة المراتب، ويمكن وضعها في مرتبتين الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في التعديل، والثانية: الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح.
3. وافق الإمام ابن المثنى كل النقاد في توثيق ثلاثة رواة، بينما الراوي الرابع خالف ابن المثنى جلِّ النقاد في توثيقه وأنزله إلى مرتبة التوثيق القريب من الجرح، وهذا يدل على تشدده في التعديل.

(31) انظر: مشاهير علماء الأمصار(ص287)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (63/4)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي (ص359)، تهذيب الكمال للمزي (473/26)، تاريخ الإسلام للذهبي (455/10)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص507).

المبحث الثالث: الرواة المجرَّحون عند الإمام محمد بن المثنى

في هذا المبحث سأقوم إن شاء الله تعالى بدراسة أقوال الإمام محمد بن المثنى في الجرح، مع العلم أنَّ أقواله الخاصة به في الجرح قليلة، ولذلك قمت بدراسة جميع أقواله الخاصة به، أمَّا جلّ أقواله في الجرح فهي نقل لنقد الإمام يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، أو أحدهما في الراوي، وفي هذه الحالة سأكتفي بذكر نماذج نظراً لكثرتها، وبعد ذلك سأقوم بجمع أقوال النقاد والموازنة بينها وبين قول الإمام محمد بن المثنى، ثمَّ الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الراوي، ويمكن تقسيم مراتب الجرح عند الإمام محمد ابن المثنى إلى مرتبتين وهما: الأولى: الجرح اليسير، والثانية: الجرح الشديد وفيما يلي بيان لذلك:

أولاً: الجرح اليسير: كقوله: "كان والله ما علمته صاحب سنة"، وقوله: "يُحتمل حديثه لصدقه"، وقوله: "يضعَّف في الحديث"، وقوله: "ما سمعت يحيى بن سعيد القطان ولا عبدالرحمن بن مهدي يحدّثان عنه شيئا"، وقوله: "ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدّث عنه وكان عبدالرحمن يحدث عنه"، وقوله:" ما سمعت عبدالرحمن بن مهدي يحدَّث عنه"، وهذه من ألفاظ التجريح التي تدل على ضعف الراوي صراحة، وهو ممن يخرَّج حديثه للاعتبار، فقال ابن حجر: "وبيَّن أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى قولهم: متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال"[32]، أمَّا ترك يحيى القطان وابن مهدي للراوي لا يعني أنَّه عنده ساقط العدالة، أو شديد الضعف بل للترك أسباب منها: تشدُّد الراوي وتثبته واحتياطاته، وتركه الرواية عن غير الأقوياء، وفي هذا قال النَّسائي: "لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعَّفه يحيى القطان مثلاً فلا يترك لما عُرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد"[33]. ولذا لا بد من الموازنة بين أقوال النقاد لأنَّ ترك الراوي من ناقد متشدد لا يُخرج الراوي من حيث الاحتجاج به مطلقا.

المصطلح الأول: "كان والله ما علمته صاحب سنة":

والراوي هو: عبد الله بن داود التَّمَّار الواسطي، يكنى أبا محمد، روى له الترمذي، وهو من الطبقة التاسعة، **قال عنه محمد بن المثنى: "كان والله ما علمته صاحب سنة"[34].**

أقوال النقاد في الراوي[35]: قال النسائي، والدارقطني، وابن حجر: "ضعيف"، وقال الحاكم أبو أحمد:" ليس بالمتين عندهم"، وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، حدَّث بحديث منكر عن حنظله بن أبي سفيان وفي حديثه مناكير"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً يروي المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المُتعمد لها لا يجوز الاحتجاج بروايته".

وقال البخاري: "فيه نظر"، وقال ابن عدي: "هو ممن لا بأس به إن شاء الله"، وعقب عليه الذهبي بعد أن أورد أحاديث موضوعة في كتابه قال:" بل كل البأس، ورواياته تشهد بذلك، وقد قال فيه البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً".

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يعتبر به، وبهذا وافق ابن المثنى معظم النقاد في حكمهم.

المصطلح الثاني: يُحتمل حديثه لصدقه:

والراوي هو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي أبو عمير، روى له مسلم مقروناً بغيره، وروى له أصحاب السنن الأربعة، مات سنة أربع وأربعين ومائة، **قال عنه محمد بن المثنى:**" يُحتمل حديثه لصدقه" [36].

---

[32] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص176).

[33] الرفع والتكميل، للكنوي (ص307)

[34] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (399/5).

[35] انظر: التاريخ الكبير (82/5)، الجرح والتعديل (48/5)، المجروحين (34/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (399/5)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (121/2)، تهذيب الكمال (467/14)، ميزان الاعتدال (415/2)، تقريب التهذيب (ص301)، تهذيب التهذيب (200/5).

[36] تهذيب التهذيب، لابن حجر (39/10).

أقوال النقاد في الراوي[37]: قال البخاري: "كان يحيى القطان يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه"، وقال يحيى بن سعيد القطان: "لو أردتُ أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه، قال – أي ابن معين– نعم، قلت: ولمَ يرفع حديثه، قال: لضعفه"، وقال أيضاً: "كان مجالد يلقن في الحديث إذ لقن"، وقال الجوزجاني: "يضعَّف حديثه"، وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً في الحديث"، وقال النسائي: " ثقة"، وقال في موضع آخر: "ضعيف"، وقال ابن معين: "ضعيف واهي الحديث"، وقال في موضع آخر: "لا يحتج بحديثه"، وقال الدارقطني:" ليس بقوي"، وقال أبو حاتم:" ليس مجالد بقوي الحديث"، وقال العجلي: "جائز الحديث، حسن الحديث"، وقال أحمد بن حنبل:" ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس"، وقال في موضع آخر: "مجالد حديثه عن أصحابه كأنه حلم"، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه غير محفوظ"، وقال ابن حبان: "كان رديْ الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به"، وقال ابن حجر: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"، وقال الذهبي: "مشهور صالح الحديث"، وقال يعقوب بن سفيان:" تكلم الناس فيه وهو صدوق".

خلاصة القول في الراوي: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره كما هو واضح من كلام ابن حجر، ومصطلح محمد بن المثنى يحتمل حديثه لصدقه فيه تليين لأنَّ مجالد بن سعيد له روايات منكرة لكنها لم تكثر في حديثه، وتغلب على رواياته.

ومما يؤكد ذلك قول ابن عدي في ترجمة جرير بن أيوب البَجَلي الكوفي: " لم أرَ في حديثه إلاَّ ما يحتمل وليس له حديث منكر قد جاوز الحد"[38]، وهذا يعني أنَّ روايات مجالد تُقبل إذا توبعت وإلا فلا.

المصطلح الثالث: يضعَّف في الحديث:

والراوي هو: خالد بن إلياس القرشي العَدَوي أبو الهيثم المدني، إمام مسجد النبي ﷺ، روى له الترمذي وابن ماجه، وهو من الطبقة السابعة، **قال عنه محمد بن المثنى: "يضعف في الحديث"** [39].

أقوال النقاد في الراوي[40]: قال البخاري: وابن معين: "ليس بشيء"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وكذا قال ابن حجر، وقال النسائي في موضع آخر: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"، وقال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث"، وفي موضع آخر: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث، فسأله ابنه عبدالرحمن يكتب حديثه، قال: زحفاً"، وقال أبو نعيم: "لا يسوي حديثه وسكت"، وقال أبو زرعة:" ليس بقوي ضعيف"، وقال أبوبكر البزار: " ليس بالقوي"، وقال ابن شاهين:" ضعيف"، وقال الساجي: "هو ضعيف الحديث جداً وليس هو بحجة"، وقال الترمذي:" ضعيف عند أهل الحديث"، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن حبان: "عداده في أهل المدينة، وروى عنه أهلها يروي الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها لا يحل أن يكتب حديثه إلا على جهة التعجب"، وقال ابن عدي: "ولخالد بن إلياس غير ما ذكرت القليل، وأحاديثه كأنها غرائب، وإفرادات عمن يحدث عنهم، ومع ضعفه يكتب حديثه".

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يعتبر به وأما قول ابن المثنى في الراوي "يضعف في الحديث" بسبب روايته لأحاديث كأنها غرائب وإفرادات عمَّن يحدِّث عنهم والله أعلم.

(37) الطبقات الكبير (336/6)، التاريخ الكبير (9/8)، أحوال الرجال (ص144)، الثقات للعجلي (ص420)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص95)، الجرح والتعديل (362/8)، الكامل في ضعفاء الرجال (169/8)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (134/3)، المغني في الضعفاء (542/2)، تقريب التهذيب (ص520)، تهذيب التهذيب (39/10).

(38) الكامل في ضعفاء الرجال (343/2).

(39) تهذيب التهذيب، لابن حجر (80/3).

(40) انظر: التاريخ الكبير (140/3)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص36)، الضعفاء الكبير (3/2)، الجرح والتعديل (321/3)، المجروحين (279/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (417/3)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص83)، تقريب التهذيب (ص187)، تهذيب التهذيب (80/3)، بحر الدم فيما تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ص48).

المصطلح الرابع: ما سمعت يحيى بن سعيد القطان ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدِّثان عنه شيئا:

والرواة هم: * **إبراهيم بن العلاء أبو هارون الغَنَويّ البصري**، روى له البخاري موضع واحد في الجنائز، وهو من الطبقة السادسة، **قال عنه محمد بن المثنى**: "**ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدِّثان عن أبي هارون الغَنَويّ بشيء**"، **قال ابن المثنى**: "**اسمه إبراهيم بن العلاء**"[41].

أقوال النقاد في الراوي[42]: وثقه أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، وابن سعد، والفلاس، والعجلي، وابن المديني، والفَسَوي، وابن معين، وابن حجر، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"، وقال ابن عبدالبر: "أجمعوا على أنه ثقة، لكن قال الساجي: "فيه ضعف وهذا جرح لين مردود"، وقال شعبة" لأن أقدم فتضرب عنقي أحب عليَّ من أن أقول حدثني أبو هارون الغنوي"، وردَّ عليه الذهبي بقوله: وثقه جماعة ووهاه شعبة فيما قيل، ولم يصح بل صح أنه حدَّث عنه". وقال الذهبي أيضاً: "هو بصري صدوق"، وقال ابن عدي: "هو إلى الصدق أقرب".

خلاصة القول في الراوي: ثقة لتوثيق النقاد له، وقد خالف ابن المثنى النقاد، ووافق الإمام يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي في ترك الرواية عن الراوي، ولعل تضعيفهما آخذين بقول شعبة حينما وهاه، والله أعلم.

- **بشر بن نُمَير القُشَيري البَصْري**، روى له ابن ماجه، مات بعد الأربعين ومائة، **قال عنه محمد بن المثنى**: "**ما سمعت يحيى بن سعيد، ولا عبد الرحمن حدَّثا عنه شيئاً قط**"[43].

أقوال النقاد في الراوي[44]: قال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أحمد بن حنبل: "ترك الناس حديثه"، وقال ابن معين: "ليس بثقة"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"، وكذلك قال النسائي، وقيل ليحيى – يعني القطان – لقيت بشر بن نمير؟ قال: "نعم وتركته"، وقال يحيى القطان في موضع آخر: "كان ركناً من أركان الكذب"، كما وتركه ابن شاهين، وقال الدار قطني: "متروك"، وكذا قال علي بن الجُنَيْد، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط في حديثه من القاسم[45] أو منهما معاً لأن القاسم ليس بشيء في الحديث، وأكثر رواية بشر عن القاسم فمن هنا وقع الاشتباه فيه"، وقال أبو داود: "تُرِك حديثه"، وقال الذهبي: "تركوه"، وقال ابن حجر: "متروك متهم"، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يُتابع عليه وهو ضعيف كما ذكره"، وقال الجوزجاني: "غير ثقة"، وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف"، وقال محمد بن إسماعيل الصائغ: "ضعيف حُدِّثت عن شعبة أنه كان يدخل مسجد البصرة فيرى بشر بن نمير يحدِّث، وعمران بن حُدَير قائماً يصلي، فيقول: أيها الناس احذروا هذا الشيخ لا تسمعوا منه، وعليكم بهذا الشيخ المصلي – يعني عمران بن حدير – قال: وكان بشر بن نمير لو قيل له: ما شاء الله، لقال: القاسم عن أبي أمامة".

خلاصة القول في الراوي: متروك، وقد وافق النقاد في حكمهم، كما وافق الإمام يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي في ترك الرواية عنه.

---

[41] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (343/1).

[42] انظر: الثقات، للعجلي (ص53)، الجرح والتعديل (120/2)، الثقات، لابن حبان (12/6)، الكامل في ضعفاء الرجال (343/1)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (42/1)، ميزان الاعتدال (49/1)، تقريب التهذيب (ص680)، لسان الميزان (83/1).

[43] تهذيب الكمال، للمزي (156/4).

[44] انظر: العلل ومعرفة الرجال (471/2)، الضعفاء الصغير (ص33)، أحوال الرجال (ص283)، الجرح والتعديل (368/2)، المجروحين (ص187)، الكامل في ضعفاء الرجال (158/2)، الضعفاء والمتروكون، للدار قطني (ص259)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص61)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (144/1)، تهذيب الكمال (159/4)، تقريب التهذيب (ص124).

[45] هو القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة قال عنه ابن حجر: صدوق يغرب كثيراً. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال(156/2)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص450).

- **بكر بن خُنَيْس الكوفي العابد نزيل بغداد،** روى له الترمذي وابن ماجه وهو من الطبقة السابعة، **قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدَّثا عن بكر بن خنيس شيئاً قط"[46].**

أقوال النقاد في الراوي[47]: قال العقيلي: "ضعيف"، وكذا قال النسائي، وعمرو بن علي، ويعقوب بن شيبة، وقال ابن عدي: "حديثه في جملة حديث الضعفاء وليس هو ممن يحتج بحديثه"، وقال ابن معين: "لا شيء ضعيف"، وقال في موضع آخر: "شيخ صالح لا بأس به إلا أنه كان يروي عن ضعفاء" ، وقال يحيى بن سعيد: "ليس بشيء"، وقال علي بن المديني: "للحديث رجال"، وقال أبو حاتم: "ليس هو بقوي في الحديث وسأله ابنه عبد الرحمن: هو متروك الحديث؟ قال: لا يبلغ به الترك"، وقال ابن حبان: "يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها"، وقال ابن عمار: "ليس بمتروك وهو شيخ صاحب غزو"، وقال أحمد بن صالح المصري وابن خراش والدار قطني: "متروك"، وقال البزار، "ليس بقوي"، وقال الذهبي: "واه"، وقال ابن حجر: "صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان"، وقال العجلي: "ثقة".

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يُعتبر به لتضعيف معظم النقاد له، ولأجل ضعفه ترك يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي الرواية عنه، ووافقهما ابن المثنى.

- **الحسن بن صالح بن حي الهمداني الثوري،** أبو عبد الله الكوفي العابد، روى له مسلم، والأربعة، مات سنة تسع وستين ومائة، **قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن حدَّثا عن الحسن ابن صالح بشيء قط"[48].**

أقوال النقاد في الراوي[49]: قال العجلي: "كان ثقة ثبتاً متعبداً وكان يتشيع وكان حسن الفقه إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع ولم يرو عنه"، وقال ابن معين: "ثقة"، وكذا قال النسائي، وقال أبو حاتم: "ثقة متقن حافظ"، وقال أبو زرعة: "اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد"، وقال أحمد بن حنبل: "صحيح الرواية"، وقال يحيى بن سعيد القطان: "كان سفيان الثوري سيء الرأي في الحسن بن حي"، وقال أبو نعيم: "ذُكر ابن حي عند الثوري فقال: ذاك يرى السيف على الأمة يعني الخروج على الولاة الظلمة"، وقال الفلاس: "حدّث عنه ابن مهدي ثم تركه"، وقال ابن عدي: "لم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق"، وقال الذهبي: "صدوق عابد متشيع"، وقال ابن حجر: "ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع".

خلاصة القول في الراوي: ثقة رمي بالتشيع وذلك لتوثيق النقاد له، وقد خالف ابن المثنى النقاد في حكمهم، ووافق الإمام يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي في ترك الرواية عن الحسن بن صالح ربما لتشيعه، وهذا تشدد.

- **عبد الحميد بن بَهْرَام الفزاري المدائني،** روى له الترمذي وابن ماجه، مات قبل السبعين ومائة، **قال عنه محمد ابن المثنى: "ما سمعت يحيى وعبد الرحمن حدّثا عن عبد الحميد بن بهرام شيئاً قط"[50].**

---

[46] الضعفاء الكبير، للعقيلي (148/1).

[47] انظر: أحوال الرجال (ص181)، الثقات للعجلي (ص250)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص24)، الضعفاء الكبير(148/1)، الجرح والتعديل (384/2)، المجروحين لابن حبان (195/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (188/2)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (148/1)، تهذيب الكمال (211/4)، الكاشف (274/1)، تقريب التهذيب (ص126)، تهذيب التهذيب (482/1).

[48] تهذيب الكمال، للمزي (190/6).

[49] انظر: الثقات، للعجلي (ص115)، الجرح والتعديل (18/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (157/3)، تهذيب الكمال (190/6)، الكاشف (326/1)، ميزان الاعتدال (496/1)، تقريب التهذيب (ص161).

[50] الكامل في ضعفاء الرجال (8/7).

أقوال النقاد في الراوي[51]: وثقه أحمد بن حنبل، وأبو داود الطيالسي، وابن معين، وعلي بن المديني وزاد "وإنما كان يروي عن شهر بن حوشب من كتاب كان عنده"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يُعتبر حديثه إذا روى عنه الثقات"، وقال العجلي: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس أحاديثه عن شهر صحاح...قلت: يحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب ولكن يكتب حديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "هو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر بن حوشب وشهر ضعيف جداً".

وقال البزار: "روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه"، وقال صالح بن محمد الأسدي: "ليس بشيء يروى عن شهر عنده صحيفة منكرة"، وقال الذهبي: "له عن شهر سبعون حديثاً يسردها متقنة"، وقال ابن حجر: "صدوق"، وكذا قال شعبة وزاد إلا أنه يحدث عن شهر بن حوشب، وقال الساجي: "صدوق يهم".

خلاصة القول في الراوي: ثقة لتوثيق جماعة من النقاد له، أما تضعيف البعض للراوي لأنَّه كان يروي عن شهر بن حوشب من صحيفة كانت عنده، وشهر ضعيف جداً ويؤيد ذلك قول ابن عدي: "... وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر بن حوشب وشهر ضعيف جداً"[52]، وقد دافع الخطيب البغدادي عن عبد الحميد بن بهرام بقوله: "الحمل في تلك الصحيفة ... أنها منكرة على شهر لا على عبد الحميد"[53].

وقد خالف الإمام ابن المثنى أغلب النقاد في توثيقهم ووافق الإمام يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي في ترك الرواية عن عبد الحميد بن بهرام ربما لكثرة رواياته عن شهر بن حوشب والله أعلم.

- **محمد بن أبي المليح بن أسامة الهذلي وهو محمد بن عامر بن أسامة البصري،** لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة.

  قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدِّثان عنه بشيء قط"[54].

أقوال النقاد في الراوي[55]: قال عنه ابن شاهين: "لا بأس به"، وقال الدارقطني: "يُعتبر به"، وقال ابن معين: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره الساجي، والعقيلي في الضعفاء.

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يعتبر به، وذلك لتضعيف عدد من النقاد له ولأجل ضعفه ترك يحيى، وعبد الرحمن الرواية عنه، ووافقهما ابن المثنى.

المصطلح الخامس: ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه:

والراوي هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهَمْدَاني السَّبيعي الكوفي، ويكنى أبا يوسف، روى له الجماعة، ومات سنة اثنتين وستين ومائة، **قال عنه ابن المثنى: "ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدِّث عن إسرائيل، ولا شريك[56]، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما"[57].**

أقوال النقاد في الراوي[58]: قال عنه ابن سعد: "كان ثقة حدَّث عنه الناس حديثاً كثيراً ومنهم من يستضعفه"، وقال العجلي: "ثقة"، وقال مرة: "جائز الحديث"، وقال ابن معين: "صدوق"، وقال مرة: "ثقة"، وكذا وثقه أحمد بن حنبل، وقال أحمد في موضع آخر: "إسرائيل عن أبي إسحاق

---

(51) انظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ين معين (ص474)، الثقات للعجلي (ص286)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص74)، الجرح والتعديل (9/6)، الثقات لابن حبان (121/7)، الكامل في ضعفاء الرجال (8/7)، تهذيب الكمال (409/16)، الكاشف (614/1)، ميزان الاعتدال (538/2)، تقريب التهذيب (ص333)، تهذيب التهذيب (109/6).

(52) الكامل في ضعفاء الرجال (8/7).

(53) تاريخ بغداد (61/11).

(54) ميزان الاعتدال للذهبي (47/4).

(55) انظر: الضعفاء الكبير (31/4)، الثقات لابن حبان (431/7)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص214)، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل (ص65)، لسان الميزان (390/5).

(56) هو شَريك بن عبد الله بن أبي شَريك النَّخعي، أبو عبد الله الكوفي. انظر: تهذيب الكمال للمزي (462/12).

(57) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (128/2).

فيه لين، سمع منه بأخره"، وقال ابن نمير: "ثقة"، وكذا قال ابن حجر وزاد تُكلم فيه بلا حجة، وقال يعقوب بن شيبة:" صالح الحديث وفي حديثه لين"، وقال في موضع آخر: "إسرائيل ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط".

وقال ابن عدي: "حديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممّن يُكتب حديثه ويحتج به"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال أبو داود: "قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتجُّ به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى – يعني القطان – يحمل عليه في حال أبي يحيى القتّات[59]، قال: روى عنه مناكير"، وقال يحيى بن معين: "كان القطان – يعني يحيى – لا يحدِّث عن إسرائيل ولا شريك"، وقال علي بن المديني: "إسرائيل ضعيف".

خلاصة القول في الراوي: ثقة تُكلم فيه بلا حجة وقد ردَّ ابن حجر على ترك القطان للرواية عن إسرائيل ابن يونس بقوله: قال ابن أبي خيثمة: "قيل ليحيى – يعني ابن معين – روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، وعن أبي يحيى القتات ثلاثمائة فقال: لم يؤت منه أتى منهما جميعاً، فهذا ردٌّ لتضعيف القطان له بذلك"[60].

وأما قول أحمد بن حنبل: إسرائيل عن أبي إسحق فيه لين، سمع منه بأخره، ردَّ عليه ابن حجر بقوله: "قدَّم ابن معين وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي إسحاق، وقدَّم ابن مهدي عليهما، وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة حدِّثنا عن أبي إسحاق، فقال: سلوا إسرائيل فإنه أثبت فيها منى"[61]، وهذا يدل على أنَّ سماع إسرائيل من جده كان في غاية الإتقان للزومه إياه.

وقد خالف الإمام محمد بن المثنى معظم النقاد في توثيقهم، ووافق الإمام يحيى القطان في تضعيفه لإسرائيل بن يونس لأجل روايته مناكير عن أبي يحيى القتّات، وهذا تشدد كما بيَّناه سابقاً في ردِّ ابن حجر على ترك القطان للرواية عن إسرائيل.

المصطلح السادس: ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدِّث عنه:

والرواة هم:

- **زُفَر بن الهُذَيل بن قيس العَنبري**، ويكنى أبا الهُذَيل الكوفي، وكان من أصحاب أبي حنيفة، بارعاً في القياس، ولم يخرِّج له أحد من أصحاب الكتب الستة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة.

قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدِّث عن زفر شيئاً قط"[62].

أقوال النقاد في الراوي[63]: قال أبو نعيم الفَضْل بن دُكَين: "كان ثقة مأموناً"، وقال ابن معين: "زفر صاحب الرأي ثقة مأمون"، وقال الدارقطني: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان زفر متقناً حافظاً قليل الخطأ لم يسلك مسلك صاحبه في قلة التيقظ في الروايات"، وقال الذهبي: "كان ثقة في الحديث موصوفاً بالعبادة"، وقال ابن حجر: "صدوق".

وقال ابن سعد: "كان قد سمع الحديث ونظر في الرأي فغلب عليه ونسب إليه... ولم يكن زفر في الحديث بشيء"، وقد دافع أبو نعيم الأصبهاني عنه بقوله: "رجع زفر عن الرأي، وأقبل على العبادة".

---

[58] انظر: الطبقات الكبير (352/6)، الثقات للعجلي (ص63)، الكامل في ضعفاء الرجال (128/2)، تاريخ بغداد (23/7)، تهذيب الكمال (515/2)، تقريب التهذيب (ص104)، تهذيب التهذيب (261/1).

[59] أبو يحيى القتات: الكوفي اسمه زاذان وقيل دينار وقيل مسلم وقيل يزيد وقيل زبان وقيل عبد الرحمن لين الحديث من السادسة. تقريب التهذيب لابن حجر (ص684).

[60] تهذيب التهذيب (263/1).

[61] فتح الباري شرح صحيح البخاري (390/1).

[62] لسان الميزان، لابن حجر (477/2).

[63] انظر: الطبقات الكبير (361/6)، سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين (ص279)، الجرح والتعديل (609/3)، الثقات، لابن حبان (339/6)، سؤالات البرقاني، للدارقطني (ص32)، تاريخ الإسلام (89/9)، العبر في خبر من غبر (176/1)، لسان الميزان (476/2).

خلاصة القول في الراوي: ثقة لتوثيق أغلب النقاد له، ولعل تضعيف ابن مهدي له لكونه من أهل الرأي، والواضح أنَّ ابن مهدي لا يميل إلى أصحاب الرأي، لذا أعرض بالرواية عنه، ووافقه الإمام محمد بن المثنى، وهذا تشدد.

- **عبد الملك بن أَعْيَن مولى بني شَيْبان الكوفي**، روى له الجماعة، وهو من الطبقة السادسة.

قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدّث عن سفيان[64] عن عبد الملك بن أعين وكان يحدث فيما أُخبرت عنه، ثم تَرك"[65].

أقوال النقاد في الراوي[66]: قال البخاري: "كان شيعياً..يحتمل في الحديث"، وقال الساجي: "كان يتشيع ويحمل في الحديث"، وقال الحميدي عن سفيان: "حدثنا عبد الملك بن أعين شيعي كان عندنا رافضي صاحب رأي"، وقال ابن معين: "ليس بشيء"، وكذا قال ابن شاهين.

وقال أبو حاتم: "محله الصدق صالح الحديث يكتب حديثه"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يتشيع"، وقال العجلي: "تابعي ثقة"، وقال الذهبي: "شيعي صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق شيعي".

خلاصة القول في الراوي: صدوق شيعي كما قال ابن حجر، وربما ابن مهدي ترك الرواية عنه لأجل تشيعه، ووافقه الإمام محمد بن المثنى.

- **عَنْبَسة بن سعيد القطان الواسطي أو البصري**، روى له أبو داود، وهو من الطبقة السابعة.

قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن عنبسة القطان"[67].

أقوال النقاد في الراوي[68]: وثقه ابن معين في موضع، وقال في موضع آخر: "ضعيف"، وقال أبو داود: "ثقة"، وقال في موضع آخر: "كان عنبسة بن سعيد أشد الناس في السنة وكان أحياناً عاقلاً وأحياناً مجنوناً"، وقال ابن عدي: "بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها لا يُتابع عليه"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث يأتي بالطامات"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات"، وقال الدارقطني: "بصري متروك"، وقال عمرو بن علي: "كان مختلطاً لا يروى عنه متروك الحديث، وكان صدوقاً لا يحفظ"، وقال الذهبي: "ضعفوه"، وقال ابن حجر: "ضعيف".

خلاصة القول في الراوي: ضعيف يعتبر به إذا وافق الثقات كما صرَّح ابن حبان وابن عديّ، ويبدو لي أن ابن مهدي يتوقف بالرواية عمن رمي بالاختلاط، وعلى هذا جميع روايات من رُمي بالاختلاط لا تصلح للاحتجاج لديه، ووافقه الإمام محمد بن المثنى.

- **كامل بن العلاء التميمي**، أبو العلاء السَّعدي مولى ضباعة من أهل الكوفة روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وهو من الطبقة السابعة. **قال عنه محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن يحدِّث عن كامل أبي العلاء شيئاً قط"[69].**

---

[64] هو سفيان بن سعيد الثوري انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي بن قليج (302/8).

[65] تهذيب الكمال، للمزي (283/18).

[66] انظر: الضعفاء الصغير (ص87)، معرفة الثقات للعجلي (102/2)، الجرح والتعديل (343/5)، الثقات لابن حبان (94/7)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص133)، تهذيب الكمال (282/18)، الكاشف (663/1)، تقريب التهذيب (ص362)، تهذيب التهذيب (386/6).

[67] الضعفاء الكبير، للعقيلي (366/3).

[68] انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (222/4)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص332)، الجرح والتعديل (399/6)، المجروحين (178/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (468/6)، سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل (ص49)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (235/2)، تهذيب الكمال (411/22)، المغني في الضعفاء (493/2)، تقريب التهذيب (ص432).

[69] ميزان الاعتدال، للذهبي (401/3).

أقوال النقاد في الراوي[70]**:** قال ابن معين: "ثقة"، وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث وليس بذاك"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: "رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أن لا بأس به"، وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري فلما فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ".

خلاصة القول في الراوي: صدوق يخطئ كما قال ابن حجر: وقد وضّح خطأه ابن حبان بأنه يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، ويبدو لي أنَّ الإمام ابن مهدي يتوقف بالرواية عمن يخطئ، ووافقه الإمام محمد بن المثنى.

ثانياً: الجرح الشديد:

كقوله: "واهي الحديث، وهذا من الجرح المطلق، حيث يدل على الضعف الشديد في الراوي فلا يستشهد به ولا يُعتبر به ويؤكد ذلك قول أحمد بن صالح المصري: " لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فأمَّا أن يقال: فلان متروك فلا إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه"[71].

والراوي هو: إسحاق بن إدريس الأسواري من أهل البصرة، أبو يعقوب، لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، **قال عنه محمد بن المثنى: "واهي الحديث"**[72]**.**

أقوال النقاد في الراوي[73]: قال ابن معين:" ليس بشيء يضع الأحاديث"، وقال في موضع آخر: "كذاب"، وقال البخاري: "تركه الناس"، وكذا قال الذهبي، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال أبو داود:" ليس بشيء"، وقال الدارقطني: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال أبو زرعة: "واهي الحديث ضعيف الحديث، روى عن سويد بن إبراهيم وأبي معاوية أحاديث منكرة"، وقال أبو حاتم أيضاً: "تركه علي بن المديني وقال أيضاً: "ضعيف الحديث"، وقال ابن عدي: "رواياته إلى الضعف أقرب"، وقال ابن حبان:" كان يسرق الحديث".

خلاصة القول في الراوي: متروك الحديث، وقد وافق محمد بن المثنى النقاد في قوله بأنه مردود لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

ومما سبق يمكن وضع مرتبتين للجرح عند الإمام محمد بن المثنى وفيما يلي جدول يبين هذه المراتب، وما تضمنته من مصطلحات، والرواة الذين أطلقت فيهم هذه المصطلحات.

---

[70] انظر: الطبقات الكبير (356/6)، تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (273/3)، المجروحين (227/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (228/7)، تهذيب الكمال (99/24)، تقريب التقريب (ص459).

[71] الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (265/1).

[72] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (542/1).

[73] انظر: تاريخ ابن معين –رواية الدوري (250/4)، التاريخ الكبير (382/1)، الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص18)، الجرح والتعديل (213/2)، المجروحين (135/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (542/1)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص366)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (257/1)، المغني في الضعفاء (69/1).

المرتبة	وصف المرتبة	المصطلحات	الرواة	المعدِّلون	المجرِّحون	رأي الباحثة	ملاحظات
الأولى	الجرح اليسير	كان والله ما علمته صاحب سنة	عبد الله بن داود التَّمَّار	ابن عدي	جلّ النقاد	ضعيف يعتبر به	في حديثه مناكير
		يضعَّف في الحديث	خالد بن إلياس القرشي العدوي	–	كل النقاد	ضعيف يعتبر به	يأتي بغرائب وإفرادات عمَّن يحدِّث عنهم
		يحتمل حديثه لصدقه	مجالد بن سعيد بن عمير	بعض النقاد كالعجلي والذهبي ويعقوب بن سفيان	معظم النقاد	ليس بالقوي وقد تغيَّر في آخر عمره	رديء الحفظ
		ما سمعت يحيى بن سعيد القطان ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدِّثان عنه شيئا	إبراهيم بن العلاء	كل النقاد	شعبة	ثقة	قال الذهبي: وهاه شعبة ولم يصح بل صح أنَّه حدَّث عنه
			بشر بن نُمَير		كل النقاد	متروك	عامة ما يرويه لا يتابع عليه
			بكر بن خُنَيْس	بعض النقاد كالعجلي وابن حجر وابن معين في أحد أقواله	معظم النقاد	ضعيف يعتبر به	له أغلاط
			الحسن بن صالح بن حي الهمداني	جلّ النقاد	بعض النقاد	ثقة	يتشيع
			عبد الحميد بن بَهْرَام	معظم النقاد	بعض النقاد	ثقة	ضعِّف لأنهم عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر بن حوشب وشهر ضعيف جداً
			محمد بن أبي المليح	بعض النقاد	بعض النقاد	ضعيف يعتبر به	

		ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق	معظم النقاد	بعض النقاد	ثقة تكلِّم فيه بلا حجة	ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه
		ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدَّث عنه.	زُفَر بن الهُذَيل	معظم النقاد	ابن سعد	ثقة	صاحب رأي فغلب عليه
			عبد الملك بن أَعْيَن	بعض النقاد	بعض النقاد	صدوق شيعي	يتشيع
			عَنْبَسة بن سعيد	بعض النقاد	معظم النقاد	ضعيف يعتبر به	بعض أحاديثه لا يتابع عليها
			كامل بن العلاء التميمي	بعض النقاد	بعض النقاد	صدوق يخطئ	يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري
الثانية	الجرح الشديد	واهي الحديث	إسحاق بن إدريس الأسواري	–	كل النقاد	متروك	روى عن سويد بن إبراهيم وأبي معاوية أحاديث منكرة

ومن خلال الجدول السابق يمكن وضع الملاحظات التالية:

1. جرَّح الإمام محمد بن المثنى خمسة عشر راوياً بألفاظ ومصطلحات متنوعة، ومختلفة في مدلولاتها.
2. وافق الإمام محمد بن المثنى كل النقاد أو معظمهم على جرح خمسة من الرواة، وخالفهم في عشرة من الرواة حيث حكم عليهم بترك الرواية عنهم، ولكن بعد الموازنة بين قوله وأقوال غيره من النقاد تبيَّن أنَّ كل النقاد أو معظمهم عدَّلوا سبعة رواة منهم، والثلاثة الباقون ضعيف ينجبر، وهذا يدل على تعنته وتشدده في تجريح الرواة.
3. ألفاظ الجرح عنده قليلة يمكن وضعها في مرتبتين الأولى: الضعف اليسير، والثانية: الضعف الشديد.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل

اتبع الإمام محمد بن المثنى منهجاً علمياً دقيقاً في جرح الرُّواة وتعديلهم، وتتبع أحوالهم، ودراسة مروياتهم، وهذا المنهج له خصائصه المميزة وهي:

أولاً: الدقة والأمانة والموضوعية في جرح الرواة، وتعديلهم:

اتَّسم منهج الإمام محمد بن المثنى في الجرح والتعديل بالدقة والأمانة والموضوعية فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة دون اتباع لهوى أو محاباة لأحد، فقد كان الإمام ابن المثنى يتكلم في الرواة، ويحكم عليهم بما يناسب حالهم جرحاً وتعديلاً، وكان غالباً ينقل أحكام يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي في تركهما للرواية عن راوٍ ما، ومن دقته وموضوعيته أيضاً إذا ترك يحيى القطان الراوية عن راوٍ ما في حين أن عبدالرحمن بن مهدي حدَّث عنه يشير إلى ذلك كما في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، أو ينقل كلام غيرهما مثل قول معاذ بن معاذ في تعديله لحريز بن عثمان الرَّحبي.

ثانياً: مصادره العلمية في نقده:

يعتمد الناقد في عمله على مصدرين:

الأول: حصيلة من قبله من النُّقاد، وهذه تشكل المادة الأساسية عنده، فقد استخلصها من قبله من دراستهم للرّواة ولمروياتهم، وبها يستطيع متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث والمقارنة بينها ودراستها وتمحيصها مع دراسة أحوال الرواة، وتتبع أخبارهم بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين [74].

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام محمد بن المثنى أنه اعتمد على المصدرين معاً وبطريقة متفاوتة، فقد اعتمد على المصدر الأول بشكل كبير حيث ينقل نقد يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي أو أحدهما في جرح الراوي. كذلك ينقل قول الإمام معاذ بن معاذ.

وأما المصدر الثاني فإنه اعتمد عليه بصورة قليلة، فنرى مصطلحاته وعباراته في الجرح والتعديل قليلة، تمَّ وضعها في مراتب كما سيأتي ذكره.

ثالثاً: استعماله مصطلحات وعبارات في الجرح والتعديل متنوعة في ألفاظها، ومختلفة في مدلولاتها:

بالنظر في عبارات الإمام محمد بن المثنى في جرح الرواة وتعديلهم، ومقارنتها بأحكام النقاد يمكن استنباط مراتب الجرح والتعديل وهي:

أولاً: مراتب التعديل: ويمكن وضعها في ثلاثة مراتب وهي:

المرتبة الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في التوثيق: كأن يقول: ولا أعلم أني رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه

المرتبة الثانية: الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح، كأن يقول: "كان شيخاً صالحاً".

ويترتب على هذا أن أحاديث رواة المرتبة الأولى يحتج بها، وأما رواة المرتبة الثانية يقبل حديثهم إذا توبع وإلا فلا.

ثانياً: مراتب الجرح: ويمكن وضعها في مرتبتين وهما:

المرتبة الأولى: الجرح اليسير، كأن يقول: "والله ما علمته صاحب سنة"، يضعَّف في الحديث، يحتمل حديثه لصدقه.

المرتبة الثانية: الجرح الشديد، وفيها من المصطلحات والعبارات واهي الحديث، ما سمعت يحيى بن سعيد القطان ولا عبد الرحمن يحدِّثان عنه شيئا، ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، ما سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدَّث عنه.

وبناءً على ذلك فإنّ رواة المرتبة الأولى يكتب حديثهم للاعتبار، وأمّا رواة المرتبة الثانية حديثهم يردّ.

ويمكن القول أن هذه المراتب لم تكن مدونة في زمن الإمام محمد بن المثنى أو بعده في مصنفات، إلّا أنها كانت معروفة لدى المشتغلين بعلم الجرح والتعديل، ومن خلال تتبع أقوال النقاد في الرواة نجدهم يحكمون على الراوي ويضعونه في مرتبته المناسبة من حيث الجرح والتعديل مما يؤكد أن الإمام محمد بن المثنى كان شريكاً للنقاد في وضع أسس وقواعد علمية دقيقة لعلم الجرح والتعديل.

رابعاً: تشدد الإمام محمد بن المثنى في نقد الرجال:

قسّم الحافظ الذهبي[75] النقاد إلى متشددين، ومعتدلين، ومتساهلين، ولا تكاد تخلو طبقة من طبقات النقاد في أي زمان من هذه الأقسام.

وهذا ما أكَّده الحافظ ابن حجر العسقلاني[76] فقال: "وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

---

(74) انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ (69/1).

(75) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص171-172).

(76) النّكت على كتاب ابن الصلاح (482/1).

فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشدّ منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشدّ من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدّ من البخاري.

ويلاحظ مما سبق أن الإمام محمد بن المثنى لم يُذكر في أي قسم من هذه الأقسام، ويبدو لي والله أعلم أنه من النقاد المتشددين لأنَّه من خلال ما تقدم من مقارنة أحكام النقاد بأحكام ابن المثنى نرى أنَّ كل النقاد أو معظمهم خالفوه في الحكم على أحد عشر راوياً، ووافقوه في الحكم على ثمانية من الرواة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنَّ لكل ناقد منهجه النقدي، ولذا ينبغي عند الحكم على الرواة أن يكون الباحث مستنداً على احتواء ما نُقل عن أئمة هذا الفن، والموازنة بين أقوالهم بميزان تعتبر فيه اصطلاحاتهم.

خامساً: استعمال الجرح والتعديل المطلق في بيان أحوال الرواة:

ويقصد بالمطلق: جرح الراوي أو تعديله بلفظ مطلق دون اقترانه بلفظ آخر يقيده، حيث قال في الراوي محمد بن مطِّرف "كان شيخاً صالحاً"[77]، وقال في الراوي عبد الله بن داود التمَّار " والله ما علمته صاحب سنة"[78].

سادساً: تعريف الإمام محمد بن المثنى لكنى الرُّواة، وهذا ينمُّ عن علم بأسماء الرواة وكناهم حينما قال عن أبي هارون الغَنَوي: اسمه إبراهيم بن العلاء[79].

سابعاً: بلدان الرواة: لم يقتصر حكم الإمام محمد بن المثنى على رواة أهل بلده البصريين، وإنما حكم على رواة من بلدان أخرى مختلفة كالكوفة، واسط، بغداد، المدائن، المدينة، وهذا يدل على سعة علمه ومعرفته بالرواة.

ثامناً: اعتباره لأحكام بعض النقاد، وتأييده لهم: كان الإمام محمد بن المثنى يعتبر بأحكام بعض النقاد فيوافقهم في توثيق بعض الرواة أو تجريحهم وهذه الموافقة تكون:

موافقة صريحة حيث ينقل قول الناقد ويعزوه إلى قائله ومن ذلك قول ابن المثنى: حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدَّثنا حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أني رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه[80].

موافقة غير صريحة ويتضح ذلك من خلال موافقته لأحكام النقاد مثل قوله في الراوي: محمد بن مطِّرف[81] "كان شيخاً صالحاً" جاء موافقاً لقول علي بن المديني" كان شيخاً وسطاً صالحاً"، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على حصيلته العلمية المستفادة ممن سبقوه من النقاد، كما أنَّ موافقته نابعة من دراسة أحوال الرواة وتتبع أقوال النقاد فيهم، ودراسة أحاديثهم وتمحيصها.

تاسعاً: عدم تفسير سبب الجرح: ومن ذلك قوله في الراوي إسحاق بن إدريس الأسواري: "واهي الحديث"[82] وقوله في خالد بن إلياس: يضعَّف في الحديث"[83]. وهذا لا يعني أنَّه كان يحكم على الرواة جزافاً، وإنما يأتي بعد دراسة وتتبع علمي دقيق لأحوال الرواة وأخبارهم.

---

[77] تهذيب التهذيب، لابن حجر (462/9).

[78] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (399/5).

[79] المصدر السابق (343/1).

[80] التاريخ الكبير، للبخاري (104/3).

[81] انظر ترجمته ص8.

[82] التاريخ الكبير، للبخاري (542/1).

[83] تهذيب التهذيب، لابن حجر (80/3).

عاشراً: إجماله لعدد من الرواة في أثناء الحكم عليهم:

ومن منهج الإمام ابن المثنى إجماله لعدد من الرواة في الحكم أحياناً حيث قال في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهَمْدَاني السَّبيعي: ما سمعتُ يحيى بن سعيد يحدِّث عن إسرائيل، ولا شريك[84]، وكان عبدالرحمن يحدِّث عنهما"[85].

الخاتمة:

بعد أن منَّ الله عليّ بإتمام هذا البحث فقد توصلت إلى أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. الإمام محمد بن المثنى محدِّث أهل البصرة، قدم بغداد فحدَّث بها مدة، ثم رجع إلى البصرة فمات بها، ويعدُّ إماماً حافظاً متقناً من نقاد القرن الثالث الهجري، وهو محل ثقة وتقدير عند العلماء والمحدثين.
2. استعمل الإمام محمد بن المثنى مصطلحات متنوعة في تعديل الرواة ومختلفة في مدلولاتها، ولكنها قليلة، وقد أطلقها على أربعة رواة فقط، ويمكن وضع هذه الألفاظ في مرتبتين الأولى: الوصف بما يدل على المبالغة في التعديل، والثانية: الوصف بما يدل على التعديل القريب من الجرح.
3. ألفاظ الجرح عند الإمام ابن المثنى قليلة أيضاً، وقد أكثر من نقله لنقد الإمامين يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي في تجريح الرواة دون التعديل، ويمكن وضع ألفاظ الجرح في مرتبتين وهما: الجرح اليسير، والجرح الشديد.
4. تشدد الإمام ابن المثنى في تعديل الرواة وتجريحهم، فقد خالف جلّ النقاد في تعديل راو واحد من مجموع أربعة رواة حيث أنزله إلى مرتبة التوثيق القريب من الجرح لأجل أنَّه يغرب في حديثه، أمَّا في الجرح فقد حكم على عشرة من الرواة بترك حديثهم في حين أنَّ كل النقاد أو معظمهم عدَّلوا سبعة رواة منهم والثلاثة الآخرين ضعيف ينجبر.
5. اتبع الإمام محمد بن المثنى منهجاً علمياً دقيقاً في نقد الرواة، وتتبع أحوالهم جرحاً وتعديلاً، وهذا المنهج له خصائصه المميزة.
6. لا يمكن الحكم على الراوي من خلال قول ناقد واحد، بل لابد من حصر أقوال النقاد في الراوي، ومقارنتها، والوقوف على مدلولاتها.

ثانياً: التوصيات:

1. توصي الباحثة بإفراد مصنفات خاصة تتعلق بمناهج الأئمة في نقد الرجال وإبراز جهودهم في حفظ السنة والذب عنها.
2. العمل على إخراج معجم لمصطلحات النقاد في الجرح والتعديل مع فهرستها بطريقة علمية، ودراسة هذه المصطلحات وبيان مدلولاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

أحوال الرجال. الجوزجاني: إبراهيم بن يعقوب السعدي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، د. ط، د. ت.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الحكري: مغلطاي بن قليج، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.

[84] هو شَريك بن عبد الله بن أبي شَريك النَّخعي، أبو عبد الله الكوفي. انظر: تهذيب الكمال للمزي (462/12).

[85] الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (128/2).

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. ابن المِبْرَد الحنبلي: يوسف بن حسن بن أحمد، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ–1992م.

تاريخ ابن معين (رواية الدوري). ابن معين: يحيى، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ–1979م.

تاريخ أسماء الثقات. ابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، 1404هـ–1984م.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. ابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، 1409هـ–1989م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ–1993م.

تاريخ الثقات. العجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح، دار الباز، الطبعة الأولى، 1405هـ–1984م.

التاريخ الكبير. البخاري: محمد بن إسماعيل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، د. ط، د. ت.

تاريخ بغداد. البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ–2002م.

تقريب التهذيب. ابن حجر: أحمد بن علي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ–1986م.

تهذيب التهذيب. ابن حجر: أحمد بن علي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي: يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،1400هـ–1980م.

الثقات. البُستي: محمد بن حبان، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1393هـ–1973م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول. ابن الأثير: المبارك بن محمد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1389هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب: أحمد بن علي، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، د. ط، د. ت.

الجرح والتعديل. الرازي: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية–بحيدر آباد–الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ–1952م.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الخزرجي: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة الخامسة، 1416هـ.

الضعفاء والمتروكون، الدارقطني: علي بن عمر، تحقيق: الدكتور: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1403هـ، د. ط.

ذكر من *يعتمد قوله في الجرح والتعديل.* الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1410هـ–1990م.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. اللكنوي: محمد عبد الحي بن محمد الأنصاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، 1407هـ.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. ابن معين: يحيى، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ–1988م.

سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل. البرقاني: أحمد بن محمد بن أحمد، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل. السجستاني: سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، 1403هـ–1983م.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. المديني: علي بن عبد الله، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ–1985م.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. الأبناسي: إبراهيم بن موسى، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد: عبد الحي بن أحمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ–1986م.

صحيح مسلم. ابن الحجاج: مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

الضعفاء الكبير. العقيلي: محمد بن عمرو، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ–1984م.

الضعفاء والمتروكون. ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

الضعفاء والمتروكون. النسائي: أحمد بن شعيب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.

الطبقات الكبرى. ابن سعد: محمد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ–1990م.

العبر في خبر من غبر. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

علل الترمذي الكبير. الترمذي: محمد بن عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ.

العلل ومعرفة الرجال. ابن حنبل: أحمد بن محمد، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية 1422هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ–2003م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ–1992م.

الكامل في ضعفاء الرجال. الجرجاني: أبو أحمد بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ–1997م

كتاب الضعفاء. البخاري: محمد بن إسماعيل، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، 1426هـ–2005م.

الكفاية في علم الرواية. الخطيب: أحمد بن علي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د. ط، د. ت.

لسان العرب. ابن منظور: محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

لسان الميزان. ابن حجر: أحمد بن علي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية –الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1390هـ–1971م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. البُستي: محمد بن حبان التميمي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. البُستي: محمد بن حبان، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ–1991م

معرفة الثقات. العجلى: أحمد بن عبد الله بن صالح، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، 1405هـ–1985م.

المغني في الضعفاء. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، د. ط، د. ت.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1382هـ–1963م.